

فلا يشترط على هذا القول نور في تظليها في الاصح نظير ما مر في الولاية  
والثاني يشترط لان التقويض ينتمن بتلكها نفسها بلفظ تأتي به  
وذلك يقتضي جوابا عاجلا ولو اتى هنا بمتي جاز التاخير وطعنا في  
اشتراط قبولها على هذا القول خلاف الوكيل ومران الاصح منه عدم  
اشتراط القبول مطلقا بل عدم الرد وعلى القولين له الرجوع عن  
التقويض قبل تظليها لان كلام التوكيل والتوكيل يجوز لموجه الرجوع  
قبل قبوله ويزيد التوكيل يجوز ذلك بعده ايضا فلو طلقت قبلها  
برجوعه لم ينفذ ولو قال اذا جاز صحت تطلق نفسك لفاعلي  
قول التوكيل لانه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر في ان  
التعليق يبطل خصوصه لا عموم الاذن وقول الشارح وتقدم في الولاية  
انه لا يصح تعليقه بشرط في الاصح وانه اذا تجزها بشرط للتصرف  
شروطا جاز فليتا مل الجمع بين ما هنا وما هناك فيه اشارة لذلك وقول  
بعضهم ان ما دل عليه ظاهر قولهم هنا جاز يعارضه قولهم في الولاية  
لا يجوز لكن مرادهم مجاز هنا فنحفظ فلا ينافي حرمةه ولا يجوز شرانه  
يا تم به بنا على حرية تعاطي العقد الفاسد فلا ينافي صحته ومن عبر  
تفر بلا يصح مراده من حيث خصوص الاذن وان صح من حيث عموم  
انتهى مردودا والمعول عليه كما مر في الولاية جواز التصرف مع الفساد  
ولو قال ابيي نفسك فقالت ابنت ونوبيا اي هو التقويض بما قاله  
وهي الملاق ما قالته وقع لان الكناية مع النية كالصريح والابان لم  
ينوبيا او احد هما ذلك فلا يقع الطلاق لوقوع كلام غير لناوي لغوا ولو  
قال تطلق نفسك فقالت ابنت ونوبيا او قال ابيي ونوبيا  
فمالة طلقت نفسي وقع كما لو تبا بعا بلفظ صريح من احدها وكناية  
مع النية من اخره لان ذكر النفس فان تركها معا فوجها بالصحيح  
الوقوف اذ نوبت نفسها كما قاله البوشنجي والبعوي في تعليقه قال  
الاذرعي وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين  
دعوه

وغيره الجزم به وافهم كلامه عدم اشتراط توافق لفظهما صريحا ولا كناية  
الا ان قيد بشي فيتنوع ولو قال تطلق نفسك ونوبيا ثلاثا فقالت طلقت  
ونوبيا وان لم تعلم نية كاهو ظاهر بل وقع ذلك منها اتفاقا وقول  
الشارح عقب ونوبيا بان علت نية ليس بقيد ثلاث لان اللفظ  
يحمل العدد وقد نوبيا والابان لم ينوبيا او نواه احدها نواحدة تقع  
دون ما زاد عليها في الاصح لان صريح الطلاق كناية في العدد فاحتاج  
لنية منهما نعم فيما اذ المرينوا واحد منهما لا خلاف وكذا ان نوبت  
هي فقط ولو نوبت فيما اذ انوي ثلاثا واحدة او اثنتين وقع ما نوبت  
اتفاقا لانه بعض الماذون وخرج بقوله ونوبيا ثلاثا ما لو تلفظت  
فانها اذا قالت طلقت ولم يذكر عدد او لا نوبت وقع ولو قال ثلاثا  
فوجدت اي قالت طلقت نفسي واحدة او عكسه اي وجد فتثلت  
نواحدة تقع فيما لد حولها في الثلاث التي فوضها في الاولى ولعمري  
الاذن في الزايد عليها في الثانية ومن شر لو قال لرجل طلق زوجتي  
واطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة ولو قال تطلق نفسك  
ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة او واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا  
طلقت واحدة كما لو لم يذكر المشية على العدد فقال تطلق نفسك  
ان شئت واحدة فطلقت ثلاثا وعكسه لفاوشمل قولنا قدم المشية  
على العدد ما لو قدمها على الطلاق ايضا فقول بعض المتأخرين  
والظاهر انه لو قدمها على الطلاق ايضا فقال ان شئت تطلق  
ثلاثا او واحدة كان كالأخرها عن العدد مردود  
فصل  
في بعض شروط الصيغة والمطلق منها انه يشترط في الصيغة عند  
تعرض صار فيها ما ياتي في النداء المطلقا ما ياتي في الهزل واللعب  
وكونه صريحة كانت او كناية قصد لفظها مع معناه بان يقصد استقاله  
فيه وذلك مستلزم لعقدها في يدي اذ اربلسان تام او اربل عقل  
اسبب لم يرجع به الا لسكران طلاق لغاوان اجازة وامضاه بعد

وان تدم التسوية هم